بسم الله الرحمن الرحيم

الرسالة الوضعية العضدية

تأليف: القاضي عضد الدين عبد الرحمن بن أحمد الإيجي

بسم الله الرحمن الرحيم

هَذِهِ فَائِدَةٌ تَشْتَمِلُ عَلَى: مُقَدِّمَةٍ، وَتَقْسِيمٍ، وَخَاتِمَةٍ.

المقدِّمة:

اللفظ: 1- **قد** يوضع لشخص بعينه،2- **وقد** يوضع له باعتبار أمر عام، وذلك بأن يُتَعقل أمرٌ مشترك بين مشخَّصات، ثم يقال: هذا اللفظ موضوع لكل واحد من هذه المشخصات بخصوصه، بحيث لا يُفاد ولا يفهم منه إلا واحدٌ بخصوصه، دون القدر المشترك، فتَعَقُّلُ ذلك الأمر آلةٌ للوضع، لا أنه الموضوع له؛ **فالوضع**: كلي، **والموضوع له:** مشخص، وذلك: مثل اسم الإشارة؛ فإن "هذا" مثلا موضوعة، ومسماه: المشارُ إليه المشخصُ، بحيث لا يقبل الشركة.

تنبيه: ما هو من هذا القبيل لا يفيد التَّشَخُّصَ إلا بقرينة معيَّنةٍ؛ لاستواء نسبة الوضع إلى المسميات.

التقسيم:

اللفظ مدلوله: إما كلي أو مشخص. **والأول:** 1- إما ذات، وهو اسم الجنس،2- أو حدث، وهو المصدر،3- أو نسبة بينهما، وذلك: إما أن تعتبر من طرف الذات، وهو المشتق، أو من طرف الحدث، وهو الفعل. **والثاني: فالوضع**: إما مشخَّصٌ أيضا، أو كلي، **والأول:** العَلَمُ، **والثاني: مدلولُهُ:1- إما** أن يكون معنى في غيره يتعلق بانضمام ذلك الغير إليه، **وهو** الحرف، كـ"مِن"،**2- أوْ: لا؛ فالقرينةُ: إن** كانت في الخطاب

فالضمير، **وإن** كانت في غيره: **فإما** حسية، **وهو** اسم الإشارة، **أو** عقلية، **وهو** الموصول.

الخاتمة: تشتمل على تنبيهات:

الأول: الثلاثةُ مشتركةٌ في أنَّ مدلولاتها ليست معاني في غيرها، وإِنْ كانت تتحصل بالغير؛ فهي أسماء، لا حروف.

الثاني: الإشارة العقلية لا تفيد التشخُّصَ، فإن تقييد الكلي بالكلي لا يفيد الجزئية، بخلاف قرينة الخطاب والحس؛ فلذلك كانا جزئيين، وهذا كليا.

الثالث: عَلِمت من هذا: **الفرق** بين العَلَمِ والمضمر، **وفساد** تقسيم الجزئي إليهما، دون اسم الإشارة؛ **ظَنًّا** أن ذلك موضوعٌ لأمر عام يتعين بقرينة الإشارة الحسية، ومدلول الضمير بالوضع.

الرابع: تبين لك من هذا: **أن معنى** قول النحاة: إن الحرف: ما يدل على معنى في غيره: **أنه لا يستقل** بالمفهومية ، بخلاف الاسم والفعل.

الخامس: قد عرفت مما سبق من الفرق بين الفعل والمشتق: أن "ضاربا" لا يَرِدُ على حدِّ الفعل؛ فإنه: ما دل على حدث ونسبة إلى موضوع ما، وزمانِهَا.

السادس: ويُعلَم منه الفرقُ بين اسم الجنس، وعَلَم الجنس؛ فإن عَلَم الجنس كـ"أسامة" وُضِعَ بجوهره للجنس المعيَّن، وإن اسم الجنس كـ"ذئب"، و"أسد" وُضِعَ لغير معيَّن، ثم جاء التعيين من اللام.

السابع: الموصولُ عكسُ الحرف، فإن الحرف يدل على معنى في غيره، وتحصُّلُه بما هو معنيٌّ فيه، والموصول أمر مبهم عند السامع يتعين عنده بمعنى فيه.

الثامن: الفعل والحرف يشتركان في أنهما يدلان على معنى باعتبار كونه ثابتا للغير، ومن هذه الجهة لا يثبت له الغير؛ فامتنع الخبر عنهما.

التاسع: الفعل مدلوله كليٌّ، قد يتحقق في ذوات متعددة؛ فجاز نسبته إلى خاص منها؛ فيخبر به، دون الحرف؛ إذ تحصُّل مدلوله إنما هو بما يتحصل له؛ فلا يتعقل لغيره.

العاشر: في ضمير الغائب، وفي كليته نظر؛ فتأمل.

الحادي عشر:"ذو" و "فوق" مفهومهما كليٌّ؛ لأنهما بمعنى: "صاحب"، و"عُلُوٍّ"، وإن كانا لا يستعملان إلا في جزئيين.

الثاني عشر: لا يُرِيبُكَ تَعَاوُرُ الألفاظِ بعضِهَا مكانَ بعضٍ؛ إذ المعتبرُ الوضعُ.